وثيقة إعلامية

وجهات نظر المجتمع المدني بشأن تقصي الحقائق و المحكمة الجنائية الدولية

تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

تسخّر مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح القانون لحماية و تشجيع الناس في جميع انحاء العالم. تقوم مبادرة العدالة بتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات القانونية للمجتمعات المفتوحة من خلال التقاضي و المساندة و البحوث والمساعدة الفنية. يتواجد موظفونا في أبوجا، أمستردام، بيشكيك، بروكسل، بودابست، لاهاي، لندن، مكسيكو سيتي، نيويورك، باريس، سانتو دومينغو، وواشنطن العاصمة.

خلال عام 2015، أجرت مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومجموعات المجتمع المدني المحلية مشاورات ومناقشات دولية وإقليمية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بجمع المعلومات من قبل المنظمات غير الحكومية في سياق الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. تعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات الإقليمية الرئيسية و الافكار المشتركة عبر الأقاليم التي تم استخلاصها خلال هذه المشاورات.

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

المجتمع المدني والمحكمة الجنائية الدولية:

وجهات النظر المحلية بشأن تقصي الحقائق

1. تمهيد

يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في تنفيذ ولاية المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة الجنائية الدولية" أو "المحكمة"). اعترف رئيس المحكمة الجنائية الدولية بذلك خلال الاحتفال بمناسبة يوم العدالة الجنائية الدولية هذا العام من خلال تسليطه الضوء على الفوائد التي تعود على المحكمة نتيجة لاستمرار الحوار المنتظم مع هذه الفئة الهامة من الاطراف المؤثرة. [1]

تساهم منظمات المجتمع المدني ("CSOs") إلى حد كبير في سد الفجوة بين المحكمة و المجتمعات المحلية، وهو أمر مهم على وجه الخصوص للمحكمة الجنائية الدولية نظرا لبعدها الجغرافي والثقافي عن المجتمعات المحلية المتضررة. و شمل برنامج الدعم الانشطة الخاصة بالتوعية ، وتقديم المساعدة فيما يتصل بالتعرّف على الضحايا و الشهود والتنسيق معهم، وتقديم المشورة بشأن المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية أو القانونية المحلية في البلدان المعنية.

وقد اكتسبت العلاقة بين المجتمع المدني و المحكمة الجنائية الدولية اهمية خاصة في سياق جمع المعلومات المتعلقة بمزاعم ارتكاب جرائم نص عليها نظام روما الأساسي. ومع ذلك، فان النطاق الذي يعمل موظفين غير تابعين رسمياُ للمحكمة الجنائية الدولية من خلاله لتقصّي و توثيق حقائق خاصة بعمل المحكمة الجنائية يعتبر أمراً حساساً لأنه قد يؤثّر في المفهوم العام لاستقلال عمل المحكمة.

توثق الجهات الفاعلة من المجتمع المدني الانتهاكات التي ترتكب في مجتمعاتها لشتى الاغراض و ذلك من خلال معايير ومنهجيات مختلفة. ومع ذلك، فأن الاطار العام لعمل المحكمة الجنائية الدولية يضع بارامترات منهجية معينة على جهود التوثيق هذه. وقد تناول الفقه القضائي للمحكمة الجنائية الدولية القوى المحرّكة لعملية تقصي الحقائق، و كذلك العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك مسألة الوسطاء، والمدى الذي يمكن بموجبه لمكتب المدعي العام ("OTP") الاستفادة من التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية ("NGO"). ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمراجعة الجوانب الرئيسية المتعلقة بديناميكية العمل بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

تعمل مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح مع شركاء محليين لاستكشاف المدى الذي يمكن بموجبه تحديد الحد الأدنى من المعايير الأساسية لتسهيل التواصل بين المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن تقصي الحقائق. ويجري تجميع هذه المعايير في مجموعة من المبادئ التوجيهية المقترحة للمنظمات غير الحكومية فيما يتصل بتقصي الحقائق. خلال عام 2015، أجرت مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح (OSJI) ومجموعات المجتمع المدني المحلية مشاورات ومناقشات دولية وإقليمية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بجمع المعلومات من قبل المنظمات غير الحكومية في سياق الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. تعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات الإقليمية الرئيسية و الافكار المشتركة عبر الأقاليم التي تم استخلاصها خلال هذه المشاورات.

[1] http://www.icc-cpi.int/iccdocs/presidency/150626_Remarks_at_event_marking_International_Justice_Day.pdf

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

2. تغذية استرجاعية من مشاورات العام 2015 بحسب المنطقة

أفريقيا

أبرزت المشاورات التي تمت بشأن أفريقيا مختلف الاهداف التي تقف خلف اشراك المجتمع المدني في جهود التوثيق. وتشمل هذه الأهداف: الحاجة إلى المساهمة في توثيق السجل التاريخي؛ و فهم أنماط الصراع؛ و توفير المعلومات للرأي العام؛ و تعزيز الحوار مع السلطات السياسية؛ و توجيه القوانين و السياسات الحكومية؛ والمساهمة في مبادرات دعم الضحايا ؛ ومتابعة تعويضات الضحايا؛ ومتابعة مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة أمام المحاكم المختصة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

و اعتماداً على السياق، يمكن لعملية تقصي الحقائق أن تخدم أغراضاً مختلفة، و أن لا تقتصر بالضرورة على جمع الأدلة لغرض مقاضاة الأفراد في المحكمة الجنائية الدولية. عبرت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عن ضرورة قيام المحكمة الجنائية الدولية بمنح المنظمات غير الحكومية ولايات أوسع تتعدى حدود التعاون مع مكتب المدعي العام، و أن تقرر المنظمات غير الحكومية بناء على ذلك، شروط ارتباطها مع المحكمة الجنائية الدولية.

و يبدو من خلال الافادات التي قدمتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في التوثيق، عدم وجود التزام محدد بشأن استخدام نهائي معين للبيانات. و اقتصر هدفهم الأساسي اولاً على جمع المعلومات ، وغالبا ما تُتخذ القرارات بشأن كيفية الاستفادة من هذه المعلومات في مرحلة لاحقة من هذه العملية. ويسترشد القرار الخاص باستخدام المعلومات التي يتم جمعها بشأن جرائم محتملة منصوص عليها في نظام روما الأساسي بالعديد من العوامل التي قد تشمل التطورات السياسية والقانونية، فضلا عن القيود التي قد تواجهها الجهات المحلية الفاعلة. لذلك، من المهم أن نلاحظ أن السعي لتحقيق المساءلة القانونية هي ليست بالضرورة هدفاً رئيسياً عندما تباشر منظمات المجتمع المدني أعمالها الخاصة بتوثيق الجرائم.

و في الوقت الذي تزعم فيه بعض الدول وجود تعاون وثيق بين المجتمع المدني و المحاكم، كالمحكمة الجنائية الدولية، فأن من الأهمية بمكان أن نؤكد على استقلالية عمل المجتمع المدني . على الرغم من وحدة الهدف بين المحكمة و منظمات المجتمع المدني في السعي لتحقيق المساءلة إلا أنه من الواجب الاعتراف بأن المنظمات غير الحكومية ملتزمة بولاياتها ومسؤولياتها الخاصة تجاه مجتمعاتها المحلية، كما يتوجب إظهار الاحترام لمثل هذا الالتزام . لا توجد أي مصلحة سياسية بين المنظمات غير الحكومية والضحايا سوى الالتزام بتحقيق العدالة، و هو ما يمثل الدافع الوحيد لهذه المنظمات لتبادل المعلومات التي تمتلكها بشأن تقصي الحقائق مع المؤسسات القضائية مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وقد كان للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة أعلى مستوى من التفاعل مع المحكمة الجنائية الدولية بالنظر إلى أن غالبية قضايا المحكمة القائمة هي من القارة الأفريقية. يجب على المحكمة الجنائية الدولية الاعتراف بالتحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية ومعالجتها، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والحماية والتكاليف المالية للتوثيق، في إطار ثوابت الاستقلالية والحياد، وفقاً لما حددته مدونات قواعد السلوك الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. فيما يتعلق بقضايا الحماية، سلطت بعض المنظمات غير الحكومية الضوء على التحديات الأمنية التي واجهتها نتيجة للتفاعل مع المحكمة الجنائية الدولية، والمساعدة المحدودة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لهذه المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتم استخدام بعض تقارير التوثيق التي تم تقديمها إلى مكتب المدعي العام على الرغم من الوقت والجهد الذي تم تكريسه لعملية التوثيق من قبل المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وقد جاءت هذه الإحباطات في أعقاب العلاقة المتدهورة بين المنظمات الافريقية غير الحكومية و المحكمة الجنائية الدولية بسبب العديد من التحديات المستمرة. وتشمل هذه الاحباطات عدم وجود اهتمام كافي بالدعم المقدم من قبل بعض الوسطاء؛ وخيبة الأمل المتزايدة إزاء نتائج التحقيقات و القضايا ذات الصلة؛ وعدم وجود تأثير ملموس في البلدان التي تشهد هذه الأوضاع. وقد أثرت كل هذه القضايا سلباً على رغبة المجتمع المدني في المساهمة النشطة بعمل المحكمة الجنائية الدولية في بعض البلدان التي تشهد هذه الأوضاع.

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

آسيا والمحيط الهادئ

تنشط جماعات المجتمع المدنية في المنطقة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى متقدم. تقوم شبكات إقليمية للمنظمات غير الحكومية بأنشاء قواعد البيانات وغيرها من وسائل التنسيق بشأن تقصي الحقائق والتقاضي في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال هناك وعي محدود بالقانون الجنائي الدولي، ولا سيما المعايير الأساسية الدنيا لتقصي الحقائق. تمتلك بعض المؤسسات الأكاديمية في المنطقة إمكانات جيدة في مجال تدريس القانون الوضعي، ولكن هناك جهود أولية فقط لترجمة المعرفة الأكاديمية إلى أساليب عملية لتقصي الحقائق و التقاضي. عبّر المجتمع المدني عن ضرورة وجود التوجيه بشأن خطورة الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وبشأن معايير الأدلة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن التدريب المحدد في مجالات القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي.

تتعلق النقطة الأساسية للقلق في المنطقة بانعدام المشاركة من قبل المحكمة الجنائية الدولية. على الرغم من أن الافتقار للمصادقة الحكومية على نظام روما الأساسي، أو عدم وجود قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية قد يقلل ظاهرياً من جدوى انخراط المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني هناك أشارت الى الصلة الوثيقة بين جهودها المبذولة في إطار المساءلة القانونية و بين عمل المحكمة. و قد شخّصت بعض المنظمات غير الحكومية وجود علاقة مباشرة بين التفاعلات التي تبديها المحكمة الجنائية الدولية، إما من خلال الزيارات الرسمية لبلدان معينة أو للمنطقة بشكل عام، وبين قدرة الجماعات المحلية على استحضار القانون الجنائي الدولي في جهودها الرامية إلى تحقيق المساءلة.

خلال المشاورات كان هناك اتفاق على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينتج عن العمل المشترك مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتعزيز التكامل على المستوى الوطني. وخلافا لبعض الاوضاع السابقة المعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية، فأن الحوار الذي يخص " السلام مقابل العدالة " قد يصب في صالح الالتزام الدولي بشأن المساءلة لأن المحكمة ستمكّن السلطات الوطنية من الاعتماد على المحكمة الجنائية الدولية كمحكّم مستقل لتحقيق المساءلة التي سبق وتم التضحية بها في خضم التفاوض السياسي بشأن بناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من ممثلي المجتمع المدني عن أملهم في أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بتوفير الدعم للسياقات التي لا يفي فيها نظام العدالة الوطني حاليا بمسؤولياته الوطنية بشأن المساءلة. إلى هذا الحد، كان هناك شعور فريد من التقدير للمحكمة الجنائية الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكانت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تتطلع الى معرفة المزيد حول المحكمة ومنهجيات عمليات نظام روما الأساسي، بما في ذلك الحد الأدنى من المعايير الأساسية لتقصي الحقائق.

أوروبا

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية أداة مفيدة فيما يتصل بالجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة داخل المنطقة. على الرغم من أن جماعات المجتمع المدني تشارك بنشاط في جمع المعلومات، إلا أن هناك حاجة ماسة للتوجيه بشأن وسائل التوثيق ذات الصلة بارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي. على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تقديم الارشاد بشأن جمع و تقييم المعلومات بالسياسة أو أنماط الالتزامات المترتبة. أشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن المشاركة الكاملة في أعمال المحكمة الجنائية الدولية ممكن فقط عندما يكون السياق الكامل لإثبات الجريمة الدولية أمراً مفهوماً. بهذا الصدد، لا يمكن وجود نهج نهج محدد " يؤدي بمفرده" الى جمع المعلومات، خاصة وأن المنظمات المحلية غير الحكومية تسعى أيضا إلى تقديم قضايا في محافل أخرى. و من بين المساهمات المحتملة للمحكمة الجنائية الدولية، العمل على تطوير القدرات الخاصة بالمنهجيات المتبعة في تكوين القضايا بموجب القانون الجنائي الدولي. على الرغم من ذلك، أشارت الجهات المحلية الفاعلة التي عملت الى جانب ممثلي المحكمة الجنائية الدولية إلى حصول اشارة عابرة للمبادئ التوجيهية للوساطات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ولكن من دون المناقشة المفصّلة للبارامترات المتعلقة بالحماية والدعم. إن تبادل المعلومات هذا بشأن المبادئ التوجيهية للوسطاء الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ليس فقط مطلوباً بموجب المبادئ التوجيهية ذاتها، وإنما هو أيضا ضروري لضمان تحقق الموافقة المستنيرة الشاملة للجماعات المحلية من اجل العمل الى جانب المحكمة الجنائية الدولية.

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

امريكا اللاتينية

أنشأت منظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة حركة نشطة لصالح الحق في معرفة الحقيقة و تحقيق العدالة و التعويضات، وذلك في اعقاب الديكتاتوريات العسكرية التي حكمت المنطقة من السبعينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي. لعب التقاضي أمام منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان دورا رئيسيا في هذا الصدد، حيث توصلت كلاً من اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان و محكمة البلدان الأمريكية إلى نتائج خلّاقة بقضايا تتعلق بالالتزامات الواقعة على الدول للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، و حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة خصوصا في ضوء الكم الهائل من قضايا الاختفاء القسري في بعض الدول ، و التدابير الخاصة بالتعويضات الشاملة. و تتفاعل منظمات من المنطقة مع نظم قانونية محلية معقدة ومتقدمة. ومع ذلك، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية لا تثق بدولها وتدعي أن النظام القانوني يستخدم أحيانا لتجنب العدالة أو لاستهداف المنظمات التي تعمل لدعم المساءلة القانونية.

و قد تناولت العديد من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في المنطقة مفهوم التوثيق من منظور التقاضي. خلافاً للمجتمع المدني في أفريقيا، فإن التقاضي فيما يتصل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هو غالبا ما يكون الهدف الرئيسي للتوثيق في جميع أنحاء المنطقة. أشار مختلف المشاركين في المشاورات إلى ان شكاوي الضحايا غالياً ما تكون الحافز الاساسي للبدء بالتوثيق. يشكل التمويل المستدام خلال فترة التقاضي الطويلة تحدياً خاصاً تواجهه المنظمات، وهو ما قد يستغرق عدة سنوات من مرحلة التوثيق ولغاية اتخاذ قرار نهائي (وخاصة في حالة استنفاذ سبل الانتصاف المحلية و رفع قضية أمام منظومة البلدان الأمريكية).

وقد وضعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية مجموعة مثيرة للإعجاب من الممارسات فيما يتعلق بدعم الضحايا واحترام وتنفيذ حقوقهم. ويبدو أن موافقة الضحايا و المعلومات المقدمة من قبلهم هي في صلب جهود التوثيق والتقاضي، بما في ذلك بالنسبة لاستراتيجيات التقاضي. ويشارك الضحايا أيضا في جمع المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بطلبات الحصول على تعويضات. توفر العديد من المنظمات الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا فيما يتعلق بالقضايا التي تكون منخرطة بها، سواء داخل مقراتها أو عن طريق الإحالة إلى منظمات أخرى.

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في أمريكا اللاتينية في الفهم المحدود للمتطلبات المحددة للمعايير القانونية الجنائية الدولية. حيث تمتلك المنظمات المعرفة اللازمة للتقاضي على المستوى الوطني ومستوى البلدان الأمريكية، ولكنها تفتقر إلى الخبرة في مجال القانون الجنائي الدولي. ونتيجة لذلك، تواجه هذه المنظمات صعوبات، على سبيل المثال، في تحديد وتوثيق العناصر السياقية، بما في ذلك الدليل على وجود هجوم ما، الطبيعة العامة او المنهجية لهذا الهجوم ، او تشخيص الأنماط أو السياسة المتبعة لارتكاب الهجوم. العديد من المنظمات مهتمة بمزيد من التدريب على توثيق الجرائم ضد الإنسانية، نظرا للتطورات الحاصلة في بلدانها. وتشمل التحديات ذات الصلة تطوير واستخدام قواعد البيانات التي يمكن أن تسمح بالتحقيق في الشروط المذكورة أعلاه، واكتساب مهارات تحليل محددة. استخدام التكنولوجيا لأغراض التوثيق هو أيضا محدود بعض الشيء حاليا، وينظر إلى التكنولوجيا باعتبارها عاملاً مساعداً محتملاً فيما يتصل بتحقيق المساءلة.

ومن المهم أن نلاحظ أن الدرجة التي تكتسب بها المنظمات خبرات التوثيق تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، غواتيمالا لديها خبرة متقدمة جدا بشأن هذه القضايا، بالنظر إلى الخبرة التي اكتسبتها منظمات المجتمع المدني في تحضير قضايا العدالة الانتقالية، وتحديد الأشخاص المختفين وغيرها من إجراءات تحقيق العدالة المتصلة بالإبادة الجماعية في الثمانينيات من القرن الماضي. على الطرف الآخر من المقياس، تكافح المنظمات من هندوراس، على سبيل المثال، لاكتساب المهارات الأساسية للتوثيق وتنظيم المعلومات.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بذلت الاطراف الفاعلة في المجتمع المدني جهود كبيرة لتقصي الحقائق المتعلقة بالجرائم الخطيرة في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في ظل الموارد الوطنية المحدودة لإجراء التحقيقات في جرائم محتملة نص عليها نظام روما الأساسي. حتى الآن،

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

استخدمت المنظمات غير الحكومية تقاريرها إلى حد كبير لأغراض التقاضي أمام مختلف الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من أنه يتم تقديم التوثيق لدعم التقاضي على الصعيد الوطني كلما كان ذلك ممكنا. ولكن يجب أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بمشاركة المعلومات والتواصل مع المنظمات غير الحكومية لشرح العناصر الرئيسية المتعلقة بالعملية القانونية للمحكمة، ولا سيما: عملية تقديم المعلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ ومعايير الإثبات الخاصة بالمحكمة؛ والأهمية الممنوحة لتقارير المنظمات غير الحكومية، خاصة من أجل إدارة التوقعات.

من دواعي القلق هو أنه يبدو أنه لم يتم نشر المبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية بين المجموعات التي كانت على اتصال مع ممثلي المحكمة الجنائية الدولية. من المهم أن يقوم ممثلو المحكمة الجنائية الدولية بما هو أكثر من مجرد نشر المبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء وأن يقوموا كذلك بشرح و مناقشة القضايا بشكل كامل مع الشركاء من المجتمع المدني. على وجه الخصوص، من الاهمية القصوى بمكان ان يجري إعلام جماعات المجتمع المدني بشأن القدرات المحدودة للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحماية و الدعم. ونتيجة لذلك، يجب أن تكون للمنظمات غير الحكومية استراتيجيات خاصة للحماية الداخلية تعمل من خلالها لحمايتها وحماية مصادر معلوماتها خلال مراحل تقديم المعلومات إلى مكتب المدعي العام. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى السياق الحساس للجرائم من الناحية السياسية، فإنه من المهم أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بإبلاغ الأطراف من أي من جانبي النزاع بوضوح بان جميع الاطراف تخضع للتحقيقات الجارية.

3. المواضيع ذات الأولوية التي تمخضت عنها المشاورات

تباينت مواقف منظمات المجتمع المدني بحسب المنطقة و البلد و المجتمعات. ومع ذلك، هناك اتفاق واضح بشأن المساهمة الكبيرة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتصل بالمعلومات الخاصة بتقصي الحقائق التي تبادلتها مع المحكمة الجنائية الدولية و مؤسسات المساءلة الوطنية. تتعلق الموضوعات الرئيسية التي تناولتها المشاورات الإقليمية بتعزيز مصالح الضحايا، ومعالجة التحديات الخاصة بتوفير الحماية، و تحقيق التقدم في مساهمة التكنولوجيا في تعزيز تقصي الحقائق.

تقصي الحقائق التي تتمحور حول الضحايا

تقوم جهود المنظمات غير الحكومية في تقصّي الحقائق على الحاجة للإبلاغ عن مصالح الضحايا والمجتمعات المتضررة. وقد أقرت جمعية الدول الأطراف ("ASP") بأن حقوق الضحايا هي الركيزة الأساسية لنظام روما الأساسي.[2] تشمل حقوق الضحايا: حق الضحايا في تقديم وجهات النظر والمخاوف في الدعاوى التي تمس مصالحهم الشخصية؛ والحق في الوصول السريع والفعّال إلى العدالة؛ والحق في الحماية والدعم؛ والحق في التعويض الكافي والفوري عن الضرر الواقع؛ والحق في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات التعويض.[3]

من خلال عملها لتقصي الحقائق، تقدم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مساهمة كبيرة في تأمين حقوق الضحية. عبر مختلف المناطق، أبرزت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ضرورة احراز تقدم فيما يتصل بأولويات الضحايا في النقاش الخاص بالمساءلة، من خلال تضمين خبرات الضحية في تدخلات المساءلة الوطنية والدولية. وقد ذهبت بعض الجماعات المحلية إلى حد الدعوة بقوة إلى ضرورة إعطاء أولوية لاحتياجات الضحايا تفوق اولوية المتطلبات المنهجية الخاصة بالتوثيق أو التقاضي.

[2] ديباجة القرار رقم ICC-ASP / 13 / RES.4 بشأن "الضحايا والمجتمعات المتضررة، والتعويضات والصندوق الاستئماني لصالح الضحايا " http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Resolutions/ASP13/ICC-ASP-13-Res4-ENG.pdf

[3] ديباجة القرار رقم ICC-ASP / 13 / RES.4 بشأن "الضحايا والمجتمعات المتضررة، والتعويضات والصندوق الاستئماني لصالح الضحايا " http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Resolutions/ASP13/ICC-ASP-13-Res4-ENG.pdf

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

و ينتظر من المحكمة الجنائية الدولية الاضطلاع بدور قيادي فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الضحايا. عبر المشاورات العالمية، حددت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الوسائل التي تستطيع المحكمة الجنائية الدولية عن طريقها ان تبرهن على هذا الالتزام تجاه حقوق الضحية: من خلال التعجيل بالإجراءات القانونية لضمان الوصول إلى العدالة في إطار زمني معقول؛ ومن خلال ضمان المشاركة الحقيقية للضحايا، التي تشمل وجود تمثيل قانوني من قبل محام يجري اختياره من قبلهم، فضلا عن إجراء مشاورات منتظمة؛ ومراجعة نموذج التوعية الحالي من أجل تحسين وصول الضحايا إلى المعلومات بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية. تشيد المنظمات غير الحكومية بالجهود المبذولة من قبل قضاة المحكمة الجنائية الدولية لإعطاء الاولوية للموائمة بين أفضل الممارسات وتحسين كفاءة المحكمة من أجل تسريع الإجراءات. [4]

من ناحية أخرى، يجب على الدول زيادة مساهماتها المالية للمحكمة الجنائية الدولية من اجل ضمان قدرة المحكمة الجنائية الدولية على تحقيق هذه الكفاءات. كما يجب تقديم مثل هذا الدعم للميزانية من الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المكلف بتنفيذ ولاية المحكمة فيما يتصل بمساعدة الضحايا وجبر الضرر. وقد أفاد الصندوق الاستئماني بحصول تراجع نسبي للدخل المتأتي من المساهمات الطوعية في النصف الثاني من عام 2014 و حتى النصف الأول من عام 2015.[5] كما لوحظ أنه على الرغم من مباشرة المحكمة الجنائية الدولية للتحقيقات في بلدان أخرى على مدى السنوات العشر الماضية إلا أن أنشطة الصندوق الاستئماني لم تتجاوز أوغندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية (بلدي الاوضاع الاولين للمحكمة الجنائية الدولية). هناك احتياجات عاجلة يلزم تأمينها في البلدان الأخرى ، الا ان المؤسف هو ان وتيرة سير العدالة في عمل المحكمة الجنائية الدولية لا تزال بطيئة نسبياً. وقد أظهرت التجربة أن الوقت المنقضي بين الجرائم والحكم بالتعويضات (في حالة الإدانة) يمكن أن يكون أطول من 12 عاماً. أيضاً، ونظراً للطبيعة المحدودة لقضايا المحكمة الجنائية الدولية، سيكون عدد قليل فقط من الضحايا قادرا على الوصول إلى التعويضات، وسيعتمد غيرهم على المساعدات من المنظمات الإنسانية وبرامج التعويض الوطني أو التعويضات المتأتية عن الإجراءات الداخلية، و جميع هذه الامكانات هي اما نادرة أو غير كافية لتغطية نِطَاق احتياجات الضحايا. و من بين المجالات التي لا تحظى بدعم كاف حاليا هو ارتفاع أعداد الضحايا الذين يعانون من الصدمات الجسدية والنفسية والاجتماعية. تركّز منظمات المجتمع المدني ميزانيتها المحدودة على التوثيق، وبالتالي فهي ليست في وضع يمكنها من تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية للضحايا. لذا فإن للمؤسسات الخارجية مثل الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية دور حاسم في توفير الدعم النفسي والاجتماعي المنسق والقائم على دعم المجتمع المحلي للضحايا.

بيد أن الدول بحاجة للتدليل على نفس المستوى من الالتزام تجاه الضحايا في بلدانها الفردية عن طريق إعطاء الأولوية لإنشاء برامج التعويض المدعومة من الحكومة. و يضمن هذا تحقيق الأهداف النهائية للتوثيق الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية بحيث يتم دعم الضحايا والشهود بشكل كلي داخل مجتمعاتهم المحلية لتمكين التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. و من بين الوسائل الاخرى لدعم الضحايا في الحصول على العدالة ، يمكن اعتماد تشريعات محددة بشأن حقوق الضحايا، أو التنفيذ الملائم لمثل هذه التشريعات في حال كانت قائمة بالفعل، ودعوة وفود من الضحايا وتضمين وجهات نظر الضحايا في سياق مفاوضات السلام.

حماية مصادر المعلومات

نظرا لحساسية القضايا التي تقوم منظمات المجتمع المدني بتوثيقها، تحظى الحماية المقدمة لهذه المنظمات بأولوية رئيسية. هذا هو الحال على وجه الخصوص حيث يتطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تركز التحقيقات على الجناة المزعومين الذين يتحملون معظم المسؤولية، والذين بالتالي هم عادة من العناصر الفاعلة الرفيعة المستوى على المستوين الحكومي و غير الحكومي. مع ذلك، فإن الواقع هو أن لدى المنظمات غير الحكومية قدرة محدودة فيما يتعلق بمسائل الحماية. وبالتعاون بين

[4] النشرة الصحفية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 2015/06/22: "قضاة المحكمة الجنائية الدولية يتفقون على تدابير لتحسين كفاءة الإجراءات الجنائية".

[5] الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا، وإنجازات المساعدة والتعويضات والدروس المستفادة والتَحَوّل، صفحة56 http://www.trustfundforvictims.org/sites/default/files/media_library/documents/FinalTFVPPR2015.pdf

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

عملية تقصي الحقائق التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والإجراءات القضائية الوطنية، فإن لدى الجهات الفاعلة من المجتمع المدني سيطرة محدودة على الحماية التي يمكن تقديمها إلى مصادر المعلومات الخاصة بها.

كمؤسسة تستفيد من تقارير تقصي الحقائق الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، يتعين على المحكمة الجنائية الدولية مراجعة نظامها الخاص بحماية الشهود والبروتوكولات المتصلة بذلك لتوفير أقصى قدر من الحماية للأفراد الذين يخاطرون بحياتهم للإدلاء بشهادة أمام المحكمة الجنائية الدولية. على وجه الخصوص، لا بد من تبادل المعلومات الكاملة على نطاق واسع مع المجتمعات المحلية في المراحل المبكرة من عمل المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك المراحل الأولى من التحقيقات الأولية. تفاعلت بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في بعض الحالات مع المحكمة دون أن تفهم أولاً الآثار الكاملة المترتبة على الإفصاح المستقبلي المحتمل عن معلوماتها للدفاع. من المقلق أن هذه الحوادث لا تزال مستمرة حتى في أعقاب نشر المحكمة الجنائية الدولية للمبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء في عام 2014. وعلاوة على ذلك، أبلغ مكتب المدعي العام عن وجود نمط متزايد من التأثير على الشهود من خلال الرشاوى والتخويف والتهديد.[6] وقد أدت هذه الظروف إلى تخّوف منظمات المجتمع المدني من مبادلة المعلومات التي بحوزتها مع المحكمة الجنائية الدولية لأن من شأن هذا الأمر تعريض موظفيها و مصادر معلوماتها للخطر.

يترتب على الدول أيضا دور هام فيما يتعلق بالحماية. خلال جلسة جمعية الدول الأطراف في عام 2014، تم مناقشة تدابير حماية الشهود والضحايا ضمن إطار التعاون الأوسع، [7] وهناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بالتكامل الإيجابي من قبل الدول، وكذلك تبادل المعلومات بين الدول بشأن تحقيق حماية الشهود. على وجه الخصوص، يجب على البلدان التي تمتلك وحدات فاعلة لحماية الشهود أن تقدم المساعدة الفنية المباشرة للدول التي تفتقر لمثل هذه القدرات. تقتضي الحاجة الملحة لهذه المسألة أن تتناول الدول موضوع حماية الشهود كموضوع مستقل ضمن جمعية الدول الأطراف وعبر المشاورات المستمرة خلال الاعمال السنوية للمحكمة الجنائية الدولية. تتمثل أحدى الأمور الجوهرية في إطار الحماية هذا في وجوب قيام الدول بضمان عدم الانتقام من المنظمات غير الحكومية والأفراد المشاركين في تقصي الحقائق و التقاضي للمساءلة القانونية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو من خلال الدعم الدولي لتحقيق التقدم فيما يتصل بالمساءلة القانونية.

دور التكنولوجيا في تقصي الحقائق

تدرك منظمات المجتمع المدني أن البيئة التي تعمل بها هي بيئة سريعة التغيير ، لا سيما في ضوء الزيادة الحاصلة باستخدام التكنولوجيا الحديثة. تمتلك التكنولوجيا القدرة على تحسين عمل تقصي الحقائق الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، وخاصة عملية جمع وحفظ أنواع معينة من المعلومات. و يتفاوت الوصول إلى التكنولوجيا و استخدامها كثيراً من سياق إلى آخر. و لكونه مجال جديد نسبياً، فإن فهم الامكانات التكنولوجية في تعزيز المساءلة لا يزال محدود نسبياً من حيث التكامل التام في عمل الجهات الفاعلة ضمن المجتمع المدني مع المحكمة الجنائية الدولية.

توصي المنظمات غير الحكومية بوضع استراتيجية للتكنولوجيا على مستوى المحكمة الجنائية الدولية من شأنها ان تمنح الفرصة للمنظمات غير الحكومية لاستكشاف طرق جديدة في جمع و تخزين البيانات. وقد أفاد مكتب المدعي العام أن توفير المزيد من صور الأقمار الصناعية وتقنيات الاستشعار عن بعد، يضيف إمكانيات جديدة لرصد وإثبات الجرائم التي تعاقب عليها المحكمة الجنائية الدولية.[8] وعلاوة على ذلك، فأن استخدام الانترنت من قبل الضحايا والشهود و مرتكبي الجرائم يساعد الى خلق بيئة ديناميكية لرصد الجرائم التي تقع تحت طائل المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك أنشطة وشبكات الجناة.

[6] مسودة الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام 2016-2018، الفقرة. 77
http://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/070715-OTP_Strategic_Plan_2016-2018.pdf

[7] القرار رقم ICC-ASP / 13 / RES.3 بشأن التعاون
http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Resolutions/ASP13/ICC-ASP-13-Res3-ENG.pdf

[8] مسودة الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام 2016-2018،فقرة 23،
http://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/070715-OTP_Strategic_Plan_2016-2018.pdf

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org

في معظم المشاورات الإقليمية، اشارت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن للتكنولوجيا القدرة على سد الثغرات في الأدلة المتاحة، ولا سيما في المجالات التي تبدأ المحكمة الجنائية الدولية فيها بأعمالها في البلد المعني بعد مضي عدة سنوات على وقوع الأحداث فيه. حيث ان مثل هذه الفجوة الزمنية قد تؤدي الى طمر العديد من الأدلة المهمة. كجهات فاعلة على ارض الواقع، يمكن للمجتمع المدني أن يعتمد على التكنولوجيا لجمع مثل هذه المعلومات والحفاظ عليها. ومع ذلك، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى اتباع الحد الأدنى من المعايير الأساسية أثناء استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتقصي الحقائق. خلال المشاورات العالمية، طلبت المنظمات غير الحكومية توجيهات بشأن دورها في جمع المعلومات المتوافرة على الانترنت والمعلومات ذات المصدر المفتوح (open source) ، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير الاساسية الدنيا لإيجاد، و التقاط وتخزين و نقل المعلومات.

ينبغي أن تقدم الدول موارد كافية لتحسين القدرات الفنية للمحكمة الجنائية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً أن يتم توجيه الدعم المقدم للحكومات الوطنية نحو تحسين قدرات المجتمع المدني على استخدام التكنولوجيا لأغراض تقصي الحقائق. يتعين على الدول عدم الانخراط في الاستخدامات السلبية للتكنولوجيا، بما في ذلك مراقبة المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتقصي الحقائق.

4. الاستنتاج

تقصي الحقائق هو جزء لا يتجزأ من عمل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، تتباين الاحتياجات فيما يتعلق بتقصي الحقائق بشكل كبير من منطقة إلى أخرى وذلك بسبب الاختلافات في القدرات والخبرات و في النهج المتبع في التوثيق. على الرغم من أن تقارير التوثيق الخاصة بالمنظمات غير الحكومية قد أثبتت بانها ذات صلة بعدد من إجراءات المساءلة حتى تلك التي تجري ضمن عمل المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه من المهم القول بان الدور الأساسي فيما يتصل بمباشرة التحقيق يقع حصرياً على عاتق المحاكم نفسها. و رغم الصلة القائمة في كثير من الاحيان بين جهود تقصي الحقائق التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني و عمليات المساءلة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن المجتمع المدني يقر بأن الأولى لا يمكن أن تحل محل الأخيرة. لذا فإن جهود تقصي الحقائق التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية هي جهود مكمّلة لعمل المحكمة الجنائية الدولية، ويمكن فقط أن تجرى بشكل فعال بناء على علاقات يعزز بعضها بعضا بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة بشأن فهم الحد الأدنى من المعايير الأساسية لتقصي الحقائق. يجب أن تعمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني معاً لصياغة وضع المعايير الأساسية الدنيا من خلال المشاركة المتعاونة بأفضل الممارسات و الخبرات المتاحة.

224 West 57th Street, New York, New York, 10019, United States | TEL +1-212-548-0600 | FAX +1-212-548-4662 | justice.initiative@opensocietyfoundations.org

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS SOME RIGHTS RESERVED | opensocietyfoundations.org